بلدنا تستضيف قمة المناخ

نشرة يومية تصدرها شبكة إعلاميون من أجل المناخ | العدد 57 – الجمعة 29 يوليو 2022

في هذا العدد:

يتناول العدد 57 من نشرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ» عدداً من الموضوعات، تتضمن تقريراً حول أنشطة المنصات المحلية لمبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27»، حيث أطلقت المنصة المحلية للمبادرة في محافظة السويس سلسلة ورش عمل، على مدار 4 أيام، حول إعادة تدوير المخلفات الصلبة، بغرض الحد من تغير المناخ، تستهدف فئات مختلفة من المواطنين.

وتستعرض النشرة تقريراً حول أبرز النتائج التي حققتها مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» على مدار 6 شهور، منذ أن أطلقتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئية، بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، والمنتدى المصري للتنمية المستدامة، يوم 26 يناير 2022، في إطار الاحتفال بيوم البيئة الوطني، الذي يوافق يوم 27 يناير من كل عام.

كما تتضمن النشرة تقريراً حول ورشة العمل التي ينظمها البنك المركزي المصري، بالتعاون مع بنك إنجلترا، حول تأثير التغيرات المناخية على الاقتصادات العالمية، بهدف وضع التوصيات وتبادل أفضل الممارسات في مكافحة تغير المناخ، وصولاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

In this Issue:

The 57th issue of “Our country hosts the Climate Summit” newsletter deals with a number of topics, including a report on the activities of the local platforms of the “Our country hosts COP-27” initiative, where the local platform of the initiative in the Suez Governorate launched a series of workshops, over 4 days, on recycling Solid waste, for the purpose of mitigating climate change, targets different categories of citizens.

The bulletin reviews a report on the most prominent results achieved by the initiative “Our country hosts COP-27” over a period of 6 months, since it was launched by the Association of the Arab Youth and Environment Office, in cooperation with the Arab Network for Environment and Development “RAED” and the Egyptian Forum for Sustainable Development, on last January 26, within the framework of the celebration of the National Environment Day, which falls on January 27th each year.

The bulletin also includes a report on the workshop organized by the Central Bank of Egypt, in cooperation with the Bank of England, on the impact of climate change on global economies, with the aim of developing recommendations and exchanging best practices in combating climate change, in order to achieve more sustainable economic development.

ضمن أنشطة مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ»

منصة السويس تطلق سلسلة ورش تدريبية حول إعادة التدوير وتغير المناخ

ضمن أنشطة مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27»، التي أطلقتها جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، برئاسة الدكتور عماد الدين عدلي، في إطار الاستعدادات الجارية لاستضافة مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-27) بمدينة شرم الشيخ، في شهر نوفمبر المقبل، أطلقت المنصة المحلية للمبادرة في محافظة السويس سلسلة ورش تدريبية حول إعادة تدوير بعض المخلفات الصلبة، بهدف الحد من تداعيات التغيرات المناخية.

وأكدت انتصار الحجازي، مدير الإعلام والعلاقات العامة بجهاز شئون البيئة فرع السويس ومنسق المنصة المحلية لمبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» بالمحافظة، أنه تم البدء في الإعداد لمعرض إعادة التدوير، من خلال ورشة تحضيرية لإعادة تدوير الكرتون، تنفيذ المهندس محمد حمدي، وورشة ثانية عن فن الديكوباج، استخدام برطمانات وعبوات زجاجية، تنفيذ سماح السيد، مشيرةً إلى أن ورش العمل مستمرة حتى يوم الأربعاء 3 أغسطس المقبل.

وتتناول هذه الورش التدريب على «إعادة تدوير الكراتين والزجاجات»، وذلك يوم السبت القادم وتستهدف 15 مشاركًا من ذوى القدرات الفائقة، من سن 10 إلى 18 سنة، تليها ورشة أخرى بعنوان «دوري في دولابك»، لإعادة تدوير الملابس والأقمشة القديمة، مثل الملايات والإيشاربات، وتستهدف السيدات من عمر 30 إلى 50 سنة، وذلك يوم الاثنين الموافق الأول من أغسطس 2022.

كما تأتى الورشة الثالثة بعنوان «ابحث عن سمكتك - Find your Fish»، باستخدام خامات قابلة لإعادة التدوير، مثل العلب والمجسمات البلاستيكية والخشب والصوانى القديمة، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2 أغسطس، وتستهدف الأطفال من سن 10 إلى 15 سنة، بالإضافة إلى ورشة رابعة تستهدف 15 مشاركا من فئة الشباب بين 20 و25 سنة، بعنوان «ابحث عن شجرتك - Find your Tree»، باستخدام بقايا الخشب، وفروع الأشجار والقواقع ، وذلك يوم الأربعاء الموافق 3 أغسطس 2022.

مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» في 6 شهور

حشد 500 جمعية بالمنصات المحلية وحملة لجمع مليون توقيع على ميثاق شرف المناخ

في إطار إعلان الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، عام 2022 عاماً للمجتمع المدني، وضمن استعدادات مصر لاستضافة مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP-27) بمدينة شرم الشيخ في شهر نوفمبر المقبل، أطلقت جمعية المكتب العربي للشباب والبيئة، برئاسة الدكتور عماد الدين عدلي، مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27»، بالتعاون مع الشبكة العربية للبيئة والتنمية «رائد»، والمنتدى المصري للتنمية المستدامة.

جاء إطلاق المبادرة يوم 26 يناير 2022، في إطار الاحتفال بيوم البيئة الوطني، الذي يوافق 27 يناير من كل عام، بهدف حشد جهود المجتمع المدني للمشاركة في التحضيرات الجارية لاستضافة قمة المناخ، التي تُعقد لأول مرة في مصر، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وكافة أجهزة الدولة في نشر الوعي بقضايا التغيرات المناخية، بالإضافة إلى دعم جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق «رؤية مصر 2030».

وبمناسبة مرور 6 شهور على إطلاق المبادرة، التي تمثل أول قاعدة شعبية للعمل المناخي في جميع محافظات مصر، قال الدكتور عماد الدين عدلي، رئيس المكتب العربي للشباب والبيئة، إن مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» تُعد الأولى من نوعها للمجتمع المدني في مصر، بمشاركة ما يقرب من 500 جمعية في مختلف محافظات الجمهورية، في إطار التحضير لقمة المناخ (COP-27)، التي تُعقد لأول مرة في مصر، بمدينة شرم الشيخ، خلال الفترة من 6 إلى 18 نوفمبر 2022.

تضمنت المبادرة إطلاق منصات محلية في كافة المحافظات، بهدف تأسيس قاعدة شعبية لقيادة العمل المناخي، من خلال خلق حوار بين كافة الأطراف المعنية، سواء الأجهزة الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية، حول التحديات التي تواجهها كل محافظة، نتيجة تأثرها بتداعيات التغيرات المناخية، ووضع خطة عمل، ترتكز محاورها على الموارد المتاحة محلياً، بهدف رفع الوعى المجتمعي، والحث على تطبيق ممارسات من شأنها المساهمة في الحد من تغير المناخ.

ولفت الدكتور عدلي إلى أن الهدف الأساسي للمبادرة يتمثل في حشد الجهود الوطنية، وتعزيز دور المشاركة المجتمعية، لتنسيق التحضير لمؤتمر قمة المناخ، مع زيادة البنية المعرفية بأهم المحاور التي ستركز عليها مصر خلال المؤتمر، في ضوء توصيات قمة المناخ السابقة، وبلورة موقف موحد للمجتمع المدني، بالإضافة إلى عرض قصص نجاح المنظمات غير الحكومية في الحد من تداعيات التغيرات المناخية، لعرضها أمام القمة التي تُعقد لأول مرة في مصر.

وإدراكاً من مبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» لخطورة التأثيرات السلبية الناجمة عن التغيرات المناخية على مختلف مناحي الحياة، والتي أصبحت تشكل تهديداً وجودياً على مناطق واسعة من العالم، وتلقي بتداعياتها على الأمن الغذائي والمائي، وتهدد العديد من القطاعات الاقتصادية، وتؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية، فقد أطلقت المبادرة «ميثاق شرف» لمواجهة التغيرات المناخية، يتضمن الدعوة إلى عدد من الممارسات الإيجابية، لتعزيز العمل المناخي.

وأوضح «عدلي» أنه من المستهدف جمع مليون توقيع على ميثاق شرف مواجهة التغيرات المناخية، خلال الفترة التي تسبق قمة المناخ في نوفمبر المقبل، مشيراً إلى أن الميثاق يدعو إلى عدد من الممارسات الإيجابية، منها عدم قطع الأشجار، والعمل على زيادة أعدادها، وعدم الإسراف في استخدام المياه، والحفاظ على مياه نهر النيل نظيفة، وعدم حرق المخلفات، والتخلص منها عبر الطرق الآمنة بيئياً، بالإضافة إلى الدعوة لترشيد استهلاك الطاقة، وتبني استخدامات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

كما أشار إلى أنه في إطار التعاون مع وسائل الإعلام، لترسيخ الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع، فقد تم إطلاق شبكة «إعلاميون من أجل المناخ»، بهدف تعزيز الشراكة بين المجتمع المدني والإعلام في دعم عمل المبادرة، وفي هذا السياق، تم الاتفاق على إصدار نشرة إعلامية بصفة دورية بعنوان «بلدنا تستضيف قمة المناخ»، بهدف الترويج لأعمال المنصات المحلية، ويجري إصدار هذه النشرة يومياً، ويتم توزيعها على كافة وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى شركاء المبادرة.

واختتم «عدلي» بقوله إن المنصات المحلية لمبادرة «بلدنا تستضيف قمة المناخ الـ27» بدأت فعلياً في إعداد مشروعات عملية لدمج أهداف الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 في كافة الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى العمل بكل عزم على تحقيق الأهداف التي انطلقت المبادرة من أجلها، مشيراً إلى أن هذه الأهداف تشمل تحفيز وتفعيل دور المشاركة المجتمعية للمؤسسات المختلفة المعنية وذات الصلة لبداية التحضير الجيد لقمة المناخ.

كما تتضمن أهداف المبادرة زيادة البنية المعرفية بأهم المحاور التي سترتكز عليها مصر خلال القمة في ضوء توصيات القمة السابقة، والتعريف بالدور المجتمعي والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والأفراد للمساهمة في إنجاح فعاليات القمة، إضافة إلى تأهيل وتمكين قطاعات الشباب والمرأة من أجل التحضير الجيد لقمة المناخ والمشاركة في فعالياتها، فضلاً عن إنشاء روابط متبادلة بين الشركاء بهدف وضع خطط لأنشطة على أرض الواقع.

استعداداً لمؤتمر (COP-27) في شرم الشيخ

مصرفيون يستعرضون مخاطر تأثيرات التغيرات المناخية على الاقتصاد العالمي

ينظم البنك المركزي المصري وبنك إنجلترا ورشة عمل لمناقشة مخاطر المناخ وتأثيرها المحتمل على الاقتصادات العالمية، وذلك مع اقتراب موعد قمة المناخ (COP-27)، التي تستضيفها مصر العام الجاري، وبفاصل زمني يزيد قليلاً عن 100 يوم، حيث تأتي ورشة العمل في إطار خطة التعاون الفني التي تمولها حكومة المملكة المتحدة، حيث يشارك موظفو بنك إنجلترا تجربة المملكة المتحدة في تحليل وإدارة وفهم الآثار الناجمة عن تغير المناخ على المؤسسات المالية واستقرار النظام المالي.

ومن المقرر أن تتناول ورشة العمل، التي تستمر على مدار ثلاثة أيام، وفق ما جاء في بيان رسمي، جهود شبكة النظام المالي الأخضر الدولية (NGFS) والتي تضم 116 عضواً من المصارف المركزية وهيئات الرقابة المالية من أنحاء العالم، بما في ذلك البنك المركزي المصري، لوضع التوصيات، وتبادل أفضل الممارسات في مكافحة تغير المناخ.

يفتتح ورشة العمل سارة بريدين، المديرة التنفيذية لاستراتيجية الاستقرار المالي والمخاطر في بنك إنجلترا، والمشرفة على نشاط البنك فيما يتعلق بتغير المناخ، كما أنها عضوة في المجموعة التوجيهية بشبكة (NGFS) منذ إنشائها في عام 2017.

تتضمن الورشة عرض ومناقشة نتائج السيناريو الاستكشافي للمناخ التي أصدرها بنك إنجلترا في مايو الماضي، والذي يبحث المخاطر المالية التي يشكلها تغير المناخ على أكبر البنوك وشركات التأمين العاملة في المملكة المتحدة، مما يتيح للبنك المركزي المصري اكتساب الخبرات لكيفية إدارة مخاطر المناخ من خلال تجارب الدول الأخرى.

ويقدم خبراء بنك إنجلترا الدعم للبنك المركزي المصري، وبنوك مركزية أخرى، بما في ذلك في سيراليون والمغرب ومجتمع التنمية لجنوب إفريقيا، للتعامل مع الآثار الناجمة عن انتشار وباء كوفيد – 19، وكذلك فيما يخص تحليل البيانات وهو ما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي في جميع أنحاء القارة.

من جانبها، قالت مي أبو النجا، وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري، إن تغير المناخ يُعتبر أحد أبرز مجالات التمويل المستدام، حيث تسببت تغيرات المناخ في استحداث أنواع جديدة من المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وبالتأكيد فإن التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون يجب أن يكون تدريجياً ومدروساً بشكل جيد، لضمان الاستقرار المالي والمصرفي.

وأضافت أنه سيكون للبنوك دو نشطً في تسهيل هذا التحول، مشيرةً إلى ما وصفته بـ«الدور الرائد لبنك إنجلترا في مجال تمويل المناخ»، والدعم المستمر الذي قدمه للبنك المركزي المصري لتعزيز وتطوير القدرة على مواجهة هذه المخاطر المستحدثة، وتابعت بقولها: «نحن نتطلع إلى المزيد من التعاون المستقبلي، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة».

وقال جاريث بايلي، السفير البريطاني بالقاهرة: «يسعدني أن أرى أحدث مرحلة لتعاوننا بشأن المناخ مع مصر، حيث تجتمع بنوكنا المركزية لمناقشة قضية هامة وهي كيفية مواجهة الآثار الاقتصادية لتغير المناخ، فإذا أردنا الوفاء بالالتزامات المُتفق عليها في مؤتمر (COP-26)، كجزء من ميثاق جلاسجو للمناخ، فإننا بحاجة إلى إيجاد حلول ذكية ومبتكرة للمخاطر المالية التي تنتج عن تغيرات المناخ».

ولفت السفير البريطاني إلى أن بنك يتمتع إنجلترا بخبرة رائدة في هذا المجال، معرباً عن تمنياته بنجاح مؤتمر قمة المناخ في شرم الشيخ بقوله: «أنا فخور بأننا نعمل مع شركائنا المصريين لمشاركة تجربتنا، والمساعدة في إنجاح مؤتمر قمة المناخ (COP-27) في مصر».

واعتبرت سارة بريدين أن التحديات الناجمة عن تغير المناخ «مهمة للغاية»، وقالت: «إذا أردنا التصدي لها بنجاح، فسنحتاج إلى تبادل الخبرات عبر المؤسسات، وتُعد ورشة عمل تحليل سيناريو المناخ، التي نقوم بعقدها، مثالاً عملياً على التعاون الدولي المطلوب في هذا الإطار، حيث شارك موظفو بنك إنجلترا بشكل كبير في تحليل السيناريو، ووضع نماذج للمخاطر المالية التي تنتج عن هذه التحليلات، وتضمين تغير المناخ في منهجية الرقابة والإشراف»، وأعربت عن التطلع، من خلال ورشة العمل، إلى مشاركة بعض الخبرات مع الشركاء في البنك المركزي المصري.

وتعتبر ورشة العمل جزءاً من الشراكة في مجال الاقتصاد الأخضر، بين مصر والمملكة المتحدة، حيث تتعاون مصر والمملكة المتحدة على نطاق واسع للعمل على الوفاء بالالتزامات والإجراءات المتفق عليها خلال (COP-26)، وضمان الانتقال الناجح لرئاسة مصر لقمة المناخ (COP-27).

صورة ومعلومة: اتفاق باريس للمناخ

يعد اتفاق باريس للمناخ أول اتفاقية دولية خاصة بمكافحة تغيرات المناخ على مستوى العالم، والتي تهدف لتفادي ارتفاع درجة الحرارة بصورة خطرة، حيث وقعت 194 دولة على اتفاقية باريس للمناخ، التي تم إقرارها في العاصمة الفرنسية، في اختتام قمة المناخ (COP-21) في 12 ديسمبر 2015، كما وقعت 3 دول أخرى على الاتفاق لاحقاً، ليصبح عدد الدول التي تتبنى اتفاق باريس رسمياً، 197 دولة.

يستهدف اتفاق باريس إلى الحد بشكلٍ كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى ما دون درجتين مئويتين، وتكثيف الجهود لتقليلها إلى 1.5 درجة مئوية، وهذا يفرض تقليصاً شديداً لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، باتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة، والاستثمار في الطاقات البديلة، وإعادة تشجير الغابات.

وتحذر تقديرات دولية من أن العديد من الدول، خاصةً الواقعة على جزر والمهددة بارتفاع مستوى البحر، سوف تصبح في خطر، في حال تجاوز ارتفاع حرارة الأرض 1.5 درجة مئوية، فضلاً عن أن التغيرات المناخية سوف ينجم عنه تدهور إنتاج الغذاء وندرة المياه، ما يهدد حياة البشر، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الضخمة الناجمة عن تداعيات تغير المناخ.

ويتمثل أحد أهم إجراءات اتفاق باريس في وضع آلية مراجعة كل 5 سنوات، للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية، وستجرى أول مراجعة إجبارية في عام 2025 ويتعين أن تشهد المراجعات التالية إحراز تقدم، كما يتطلب من الدول المتقدمة تقديم مساهمات أكبر في سبيل خفض الانبعاثات، بينما يتعين على الدول النامية مواصلة تحسين جهودها في التصدي للاحتباس الحراري، في ضوء أوضاعها الوطنية.

ويلزم الاتفاق الدول الغنية بتقديم 100 مليار دولار سنوياً بدءاً من عام 2020 للدول النامية والفقيرة، وذلك لمساعدتها على تمويل اختيار الطاقات البديلة والطاقة المتجددة، كما طالبت الدول النامية، في نص الاتفاق، باعتبار مبلغ 100 مليار دولار سنوياً ليس سوى حد أدنى، وسيتم اقتراح هدف جديد في 2025.